فرحة بالعفو الملكي الخاص والإفراج عن ٦٣٠ نزيلا

مشمولون بالعفو: نشكر صاحب القلب الكبير جلالة الملك

فرصة لنبدأ الحياة من جديد من دون أخطاء ونشارك في بناء الوطن

أعرب عدد من المفرج عنهم بموجب المرسوم الملكي السامي عن بالغ شكرهم وتقديرهم إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، على تفضل جلالته بإصدار مرسوم ملكي بالعفو الخاص والإفراج عن ٦٣٠ نزيلا وذلك بمناسبة عيد الفطر المبارك.

وأكدوا أن العفو السامي فرصة للتغيير نحو الأفضل والبدء من جديد ليسهموا في بناء الوطن ورفعته، وعبر أحد المفرج عنهم عن سعادته بالمرسوم الملكي الذي أثلج صدورهم وصدور عائلاتهم، وقال: «أشكر صاحب القلب الكبير، جلالة الملك المعظم، بإصدار هذا المرسوم الذي يعد فرصة لأبدأ حياتي من جديد من دون أخطاء وأشارك في بناء الوطن، بالشكل الذي ينعكس على عائلاتنا ومجتمعنا».

ومن جانبه؛ قدم أحد المشمولين بالعفو الملكي الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، على المرسوم السامي الذي قلص محكوميته، لتكون هذه الفرصة عظيمة لا تنسى ولا تقدر بثمن، معرباً عن سعادته بلقاء عائلته ليشاركهم فرحة شهر رمضان المبارك ويحتفل بعيد الفطر المبارك معهم ليكون العيد عيدين.

كما أعرب أحد المفرج عنهم عن شكره وتقديره إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم لشموله بالعفو الملكي بمناسبة عيد الفطر المبارك، مشيداً بتوجيهات الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، وزير الداخلية، على الدعم الذي تلقوه خلال وجودهم في مركز الإصلاح والتأهيل وتقديم كافة الخدمات التي يحتاج إليها النزلاء وتنظيم وتسهيل إجراءات خروجهم ولقاء أهاليهم.

وفي سياق متصل، قال أحد المشمولين بالعفو الملكي: «أشكر جلالة الملك المعظم على المرسوم الأبوي والسامي والعفو عن عدد كبير من المحكومين في قضايا مختلفة لنكون مشاركين في بناء الوطن والمجتمع».

وأكد أحد المفرج عنهم أن العفو السامي لمسة نبيلة وليست بغريبة على جلالة الملك المعظم، وسيسهم في توطيد وتعزيز العلاقات الأسرية والمجتمعية، ليكونوا مساهمين في بناء الوطن ولتعزيز الأمن المجتمعي.

من جانبهم، أشاد الأهالي بحكمة جلالة الملك، وذكروا أن العفو السامي أثلج صدورهم، وأعاد أبناءهم إلى أحضانهم من جديد في فرصة لعودتهم الى حياتهم وبدء صفحة جديدة لمستقبل مستقر ومزدهر تحت راية عاهل البلاد المعظم ولجلالته كل المحبة والتقدير والعرفان.

ورفع الأهالي أسمى آيات الشكر الى جلالته الذي حرص على لمّ شمل الأسر وإدخال الفرحة في قلوب الأمهات والأبناء والآباء بخروج أبنائهم، داعين لجلالته بموفور الصحة والسعادة وطول العمر، وأن يحفظ المولى -عز وجل- البحرين تحت راية جلالته مزدهرة ومتطورة على كافة المستويات.

أشاد بشمول العفو الملكي عددا من المستفيدين من العقوبات البديلة.. الشيخ خالد بن راشد:

استبدال عقوبة ٢٦٦ محكوما وإلحاق ٥٥ نزيلا بـ«السجون المفتوحة»

عدد المستفيدين منذ بدء تطبيق القانون يصل إلى ٨٢٧٨

رفع الشيخ خالد بن راشد آل خليفة مدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة، أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بمناسبة عيد الفطر المبارك، سائلاً المولى عز وجل أن يعيده على مملكة البحرين بالخير واليمن والبركات.

وأشاد مدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة، بإصدار جلالة الملك المعظم، مرسوما ملكيا بالعفو الخاص والإفراج عن عدد من النزلاء المحكومين في قضايا مختلفة، معبرا عن خالص الشكر والعرفان لمقام جلالة الملك المعظم لشمول العفو الملكي عددا من المستفيدين من برنامج العقوبات البديلة والسجون المفتوحة.

○ الشيخ خالد بن راشد.

وتنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، التي تقضي بمواصلة التوسع في تطبيق أحكام قانون العقوبات البديلة وفي نقلة نوعية حقوقية وانسانية جديدة، قامت الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة، وبعد التنسيق مع النيابة العامة وعرض الترشيحات على قاضي تنفيذ العقاب وموافقته، باستبدال عقوبة ٢٦٦ من المحكوم عليهم، اثر استيفاء دراسة هذه الحالات وتطبيق الاشتراطات القانونية التي تجيز استبدال العقوبة السالبة للحرية بعقوبة البديلة، وإلحاق ٥٥ نزيلا بالمرحلة الأولى ببرنامج السجون المفتوحة، وبذلك يبلغ عدد المستفيدين من تطبيق القانون، منذ بدء التنفيذ عام ٢٠١٨ وحتى الآن ٨٢٧٨ مستفيدا.

وبهذه المناسبة، أشاد مدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة بدعم وحرص صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على توفير كافة الظروف التي من شانها مساعدة المستفيدين على الاندماج في المجتمع، ضمن منظمة متكاملة لأركان العدالة الجنائية، لافتا إلى أن مشروع العقوبات البديلة، وبما يحمله من قيم حضارية وانسانية نبيلة، يمثل واجهة مضيئة ومشرّفة لواقع حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

وأوضح أن متابعة الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، لآليات واجراءات تنفيذ المشروع وتطبيقه وفق معايير الدقة والانسانية والشفافية، تتيح للمشروع مزيدا من الانطلاق وتحقيق أهدافه النبيلة، مثمنا تعليمات معاليه، بالعمل على توفير الخدمات والبرامج التأهيلية والتدريبية اللازمة في اطار مواصلة التوسع في تطبيق أحكام القانون.

وعبر مدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة عن شكره وتقديره للجهات الحكومية والمؤسسات والشركات الوطنية على دورها في دعم البرامج التأهيلية والتدريبية للمستفيدين من المشروع، منوها إلى مواصلة تطوير وتحديث وطرح مبادرات جديدة تسهم في مزيد من الإنجاز، بما يسهم في إعادة إدماج المستفيدين في المجتمع بشكل فعال.

نواب: العفو الملكي السامي تأكيد للنهج الإنساني للقيادة الحكيمة

أكّد النائب ممدوح الصالح أن العفو الملكي السامي الذي تفضّل به حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، يعكس النهج الإنساني الراسخ لقيادته الحكيمة وحرصه على تعزيز قيم التسامح والتكافل الاجتماعي، وإعطاء الفرصة للمشمولين بالعفو للاندماج مجددًا في المجتمع والمساهمة في نهضة البحرين.

وقال الصالح: «إن هذه المكرمة الملكية السامية تمنح الأسر البحرينية الفرحة والسعادة في هذه الأيام المباركة من شهر رمضان وقبيل عيد الفطر، وتعزز الروابط الأسرية والاجتماعية، مما يعكس التوجيهات الحكيمة لجلالة الملك المعظم في بناء مجتمع متماسك قائم على مبادئ العدالة والرحمة».

كما أشاد الصالح بالتوجيهات السديدة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، والتي تعكس حرص سموه على دمج المستفيدين من العفو في المجتمع، عبر تسهيل حصولهم على وظائف جديدة أو إعادتهم إلى وظائفهم السابقة، إضافة إلى ضمان استمرارية الخدمات الحكومية المقدمة لهم، بما في ذلك تسهيل طلباتهم الإسكانية وعودتهم إلى المقاعد الدراسية، ليتمكنوا من بناء مستقبل أكثر استقرارًا لأنفسهم وأسرهم.

وفي هذا السياق، ثمّن الصالح الجهود الكبيرة التي يبذلها الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، وزير الداخلية، وجميع العاملين على برامج الإصلاح والتأهيل، بما في ذلك برامج السجون المفتوحة والعقوبات البديلة، والتي أثبتت نجاحها في تحقيق العدالة الإصلاحية وتحويل العقوبات إلى فرصة لإعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي، في إطار التوجيهات السامية لجلالة الملك المعظم.

واختتم الصالح تصريحه قائلاً: «إن هذا العفو الكريم يحمل رسالة أمل لكل أبناء البحرين، بأن القيادة الحكيمة تقف دومًا مع من يسعى للإصلاح، وتؤكد أن مملكة البحرين ماضية في نهجها الإنساني المتجذر في رؤية جلالة الملك المعظم».

كماأشاد النائب حسن إبراهيم حسن بالمرسوم الملكي الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، بالعفو الخاص والإفراج عن ٦٣٠ نزيلاً محكومين في قضايا مختلفة، قضوا فترة من العقوبات الصادرة بحقهم، بالإضافة إلى عدد ممن تم تطبيق العقوبات البديلة عليهم.

وأكد النائب حسن إبراهيم حسن أن العفو الملكي يعد تجسيدًا حقيقيًا لرؤية وحكمة جلالته في تعزيز العدالة الاجتماعية ودمج المحكومين في المجتمع بعد أن قضوا جزءًا من فترة العقوبات.

كما أشار إلى أن هذا القرار يأتي في إطار حرص جلالته المستمر على توفير الفرص للمواطنين للمشاركة في المسيرة التنموية التي تشهدها مملكة البحرين، تحت قيادة جلالته التي أفضت إلى تحقيق التقدم والازدهار في جميع المجالات.

وأضاف النائب حسن إبراهيم أن العفو الملكي يمثل خطوة مهمة في تعزيز وحدة المجتمع وتماسكه، مؤكدًا أن هذا المرسوم يعكس تعزيز القيم الإنسانية والتسامح بين جميع أفراد المجتمع، كما يعكس حرص جلالته المستمر على لم شمل الأسر البحرينية بإعطاء المحكومين فرصًا نحو خدمة المجتمع والاندماج فيه ومواصلة مسيرة البناء والتقدم التي تشهدها المملكة في ظل العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم.

وأشار النائب حسن إبراهيم حسن إلى أن تطبيق قانون العقوبات البديلة يعد نقلة نوعية في النظام القضائي البحريني، مؤكداً أن هذا القانون يمثل خطوة إصلاحية كبيرة تسهم في تأهيل المحكومين ودمجهم بشكل إيجابي في المجتمع، ويضع البحرين في مصاف الدول الرائدة في مجال حقوق الإنسان والإصلاحات القضائية.